وزاره التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية/كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المالية والمصرفية

سوق العراق للأوراق المالية ودوره في تمويل التنمية

بحث تقدم به الطالب (**عبد الله حسين عبد الإله**) إلى مجلس كليه الإدارة والاقتصاد –جامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف

م.م. كرار حاتم عطية

٢٠١٨ م ١٤٣٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين امنوا منكم

والذين أوتوا العلم درجات

والله بما تعملون خبير

صدق الله العلي العظيم

سوره المجادلة

(الايه رقم١١)

الإهداء

إلى الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً....

الى من أنطقتني الحب والحنان الى رمز الحب....أمي

الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طرق العلم....أبي

الى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي....أخوتي

الى الذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي أصل الى هذه اللحظة....أساتذتي الكرام

الشكر والتقدير ..

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع ..

أتقدم بخالص شكري وأمتناني الى عمادة كلية الإدارة والإقتصاد / رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة القادسية لإتاحتهم الفرصة لي لإكمال البحث ، كما أتقدم بخالص الإمتنان الى اساتذتي الكرام وبالأخص

الأستاذ الفاضل ((كرار حاتم البديري))

للمساعدة السديدة والملاحظات الدقيقة التي لولاها لما اكتمل البحث ، كما اشكر زملائي وزميلاتي الأيام الجميلة التي قضيناها معاً ، الى كل من ساعدني في معلومة أو نصيحة ..

لكم مني كل الحب والتقدير ..

المحتويات

ت	الموضـــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحـة
١	الأيه القرآنية	أ
٢	الأهداء	ب
٣	الشكر والتقدير	ج
٤	قائمة المحتويات	د
٥	المقدمة	١
٦	المبحث الاول : منهجية البحث	٢
٧	المبحث الثاني : الجانب النظري	٣
٨	المبحث الثالث : الجانب العملي	١١
٩	الاستنتاجات	٢٠
١٠	التوصيات	٢٠
١١	المصادر	٢١

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
جدول١	الناتج المحي الاجمالي	١٣
جدول٢	معدل القيمة السوقية (٢٠٠٨ -٢٠١٢)	١٤
جدول٣	حجم التداول (٢٠٠٨ -٢٠١٢)	١٦
جدول٤	معدل القيمة الكلية (٢٠٠٨ -٢٠١٢)	١٧
جدول٥	معدل دوران السهم (٢٠٠٨ -٢٠١٢)	١٨
جدول٦	معدل النمو السنوي (٢٠٠٨ -٢٠١٢)	١٩

المقدمة

يعد سوق العراق للاوراق المالية من الاسواق الحديثة نسبيا في المنطقة حيث أقر بعد التغيير عام ٢٠٠٣ ، وتبني سياسة آليات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي ، وذلك بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ الذي منح البنك المركزي استقلالية بخصوص ادارة السياسة النقدية ، وقد كان يطلق عليها قبل عام ٢٠٠٣ اسم بورصة بغداد والتي كانت تديرها وزارة المالية العراقية اما الآن فهي هيئة ذاتية التنظيم . اسواق الاوراق المالية بمثابة العمود الفقري لأسواق المال وجانبا مهما من جوانبه اذ يمثل السوق المالية في العراق ، ونتيجة للروابط القوية بين سوقي المالية والنقدية فأن استقرار هذه الاسواق يعد مقياسا لمدى نجاح السياسة النقدية على وجه الخصوص ، والسياسة الاقتصادية العامة للدولة على وجه العموم فهي مؤشر لاتجاه سياسات النشاط الاقتصادي.

السياسة النقدية احدى أدوات السياسة الاقتصادية التي لها دور فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وخلق بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية عن طريق معالجة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في اسعار الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للنقود.

تحتل الاسواق المالية في الاقتصاديات الحديثة أهميه متنامية لما لها من دورفعال وأساسي في نمو هذه الاقتصاديات وذلك لاحتوائها على ادوات ماليه على قطاعات تمويل واسعه من الاعمال ،ويسبب دورها في امتصاص وتنظيم المدخرات المحليه والاجنبيه وتوظيفها باتجاه خدمه الاستثمارات المحليه والاجنبيه ،الامر الذي ادى الى بروز دور واضح في تاثير سوق الاوراق الماليه في تمويل التنمية .

من هذا المنطلق دفعنا الاهتمام الى البحث حول سوق العراق للاوراق الماليه ودوره في تمويل التنميه ،ودرجه تاثير البيئة الاقتصادية العراقيه في نشاط الاسوق الماليه ،اي من خلال معرفة التاثيرات المتبادله لكل من السوق والاقتصاد العراقيين ،لمعالجه نقاط الضعف ولدعم نقاط القوه في الاقتصاد العراقي ،الامر الذي سوف يعمل على تحسين اداء سوق العراق المالي.

المبحث الأول

منهجية البحث

اولاً :- مشكله البحث:

يعاني سوق العراق للاوراق الماليه من ضعف الاداء المرتبط بحجم النشاط ودرجه السيوله.

ثانياً:- أهميه البحث:-

تتدرج اهميه البحث من بين درجه تطور اسواق المال ومستوى نشاطها من جهة وبين تاثيرها في رفع مستوى النمو الاقتصادي من جهة اخرى،ومن هنا يمكن ادراك ان هذا البحث هو محاوله للفت الانتباه الى تلك العلاقه الترابطيه للاهتمام بها ومحاوله اصلاح ثغراتها.

ثالثاً:- اهداف البحث:

ان الهدف الرئيسي من البحث هو معالجة وتطوير سوق العراق المالي بالشكل الذي يعمل على تنشيط حركه السوق حيث يلعب دور مهم في الاقتصاد العراقي مثل مايحدث لكثير من البلدان النامية والمتقدمه،حيث يساهم وبشكل كبير في رفع متسوى النتاج المحلي الاجمالي

رابعاً:- فرضية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج المقارن والمنهج التحليلي النظري،حيث تمت المقارنه بين سوق العراق المالي وسوق المصري المالي من حيث الاداء ودرجه تاثره في الاقتصاد المصري ومن خلال التعرف على الاصلاحات الماليه التي قامت بها مصر في سبيل تطوير وتنشيط سوقها المالي ،وفي المنهج التحليلي النظري تم عرض اهميه اسواق المال وماهو عليه واقع سوق العراق ،لاستخدامه اساليب المقارنه لبض الاحصائيات والارقام للخروج بنتائج معينه.

المبحث الثاني

الجانب النظري : المطلب الاول

سوق الاوراق المالية

اولاً:- نشأة الاسواق المالية:

هو سوق للأوراق المالية في بغداد ،وتأسست السوق في حزيران٢٠٠٤ ،وتعمل تحت اشراف هيمنه الأوراق المالية العراقية،وهي هيئة مستقله تم تأسيسها على غرار الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات.

وفي الفتره التي قبل الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣كان يطلق على السوق الحالية أسم بورصة بغداد والتي كانت تديرها وزاره المالية العراقية،اما الان فهي هيئة ذاتية التنظيم مثل بورصة نيويورك ،واعتباراً من عام ٢٠٠٥ أصبحت سوق العراق للأوراق المالية هي البورصة الوحيدة في العراق، وعندما افتتحت في عام ٢٠٠٤ ،كانت هناك ١٥ شركة قفط مدرجة في السوق، أما الان فتم ادراج أكثر من ١٠٠ شركة ، وفي عام ٢٠٠٥ كا نتداول الأسهم في الجلسة الواحدة مايقارب الخمسة ملايين دولار ،وتشمل الأسهم الكبيرة ، أسهم شركة مصرف بغداد، وأسهم شركة بغداد للمشوبات الغازية، وأسهم الشركة العراقية للسجاد والمفروشات.

ثانياً :- مفهوم سوق العراق للاوراق المالية:-

وهو سوق اقتصادي ذات استقلال مالي واداري غير مرتبط بجهة، ويدار عن طريق مجلس مكون من تسعه اعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصاديه للقطاع الاستثماري يسمى مجلس المحافظين، والسوق هو المكان الذي ينجمع فيه المستثمرون، حيث يتم بيع وشراء الاوراق المالية ،وهو يشكل احد القنوات التي ينساب فيه المال بين الافراد والمؤسسات والقطاعات المختلفه مما يساعد في تهيئه المدخرات وتنميتها للمجالات الاستثماريه.(النجفي،٢٠٠٢، ١١٠).

وهو المكان او اسلوب الاتصال ،او الاجراءات المتداخلة ،مما يجمع بين البائع والشاري، لأنجاز تبادل تجاري معين ينطوي على تقابل في المصالح بينهما،ولكل سوق من الاسواق اعراف وتقاليد تنظم العمل فيها،وتتمتع الاسواق ،التي هي اكثر تطور واهمية بأنظمة خاصة بها وبقواعد وآلية عمل معينة تضبط أدائها وتحفظ الحقوق الخاصة والعامة المتعلقة بنشاطها.(ميسون،٢٠١٣، ٤)

ثالثاً:- أهداف سوق العراق للأوراق المالي:-

يهدف سوق العراق للأوراق المالية إلى تحقيق الآتي :

١- تطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في توفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

٢- توعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق

٣- تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة يوثق بها، أمينة، فعالة، تنافسية، وتتسم بالشفافية.

٤- تنظيم الشركات المدرجة في السوق بطريقة تتناسب مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين به.

٥- تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنتظمة، وبضمانها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات.

٦- جمع وتحليل ونشر الإحصاءات والمعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا النظام.

٧- التواصل مع أسواق الأوراق المالية في العالم العربي والأسواق العالمية بهدف تطوير السوق ودعم الاقتصاد العراقي (العاني ،٢٠٠٢، ٢٣).

رابعاً:- مؤشرات السوق:-

يقيس مؤشر سوق الأوراق المالية مستوى الأسعار في السوق، حيث يقوم على عينة من أسهم المنشآت التي يتم تداولها في أسواق رأس المال المنظمة أو غير المنظمة أو كلاهما، وغالباً ما يتم اختيار العينة بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس الحالة التي عليها سوق رأس المال والذي يستهدف المؤشر قياسه وهنالك نوعين من المؤشرات، المؤشرات التي تقيس حالة السوق بصفة عامة مثل مؤشر داو جونز لمتوسط الصناعة (DJIA) ومؤشر ٥٠٠ لستاندرد أند بور (S&P٥٠٠).ومؤشرات قطاعية أي تقيس حالة السوق بالنسبة لقطاع أو صناعة معينة ومنها على سبيل المثال مؤشر داو جونز لصناعة النقل، أو مؤشر ستاندرد أند بور لصناعة الخدمات العامة (سالم،٢٠٠١، ٩٥)

خامسا:أنواع الاسواق المالية :-

١-السوق الاولية) : Market Primary) وهي سوق الإصدار وطرح الأوراق المالية للاكتتاب من قبل الجمهور ، اي انها السوق التي تنشأ فيها علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكتب بها او بين المقترض والمقرض وتعتبر الشركات المالية والبنك المركزي من اهم مؤسسات هذه السوق حيث ان الاولى تقوم بوظيفة تعهد إدارة وتغطية الإصدار ، بينما يقوم البنك المركزي بأصدار سندات الدين العام نيابة عن الحكومة . وهذه السوق تتميز بقدرتها على العطاء في رفد الاقتصاد والعمليات التنموية بالاموال الجديدة حيث تتجمع فيها المدخرات ويتم تحويلها الى استثمارات جديدة عن طريق اصدار اوراق مالية تعرض لأول مرة او التزامات مالية لم تكن قائمة او متداولة من قبل . وبالتالي فأن نجاح السوق الاولية في تجميع المدخرات وصبها في قنوات الاستثمار الفاعل الذي يساهم في تنشيط عملية التنمية . وهي سوق تتم فيها دعوة الجمهور للاكتتاب في الاوراق المطروحة ، ويبرز دورها من خلال قدرتها على تحريك المدخرات والفوائض المالية لدى الافراد والمؤسسات من الاكتناز الى الاستثمار الفاعل وتوفير الاموال اللازمة للعملية الإنتاجية ومشاريع التنمية من مصادر مختلفة وخاصة القطاع الخاص.

٢- السوق الثانوية) : Market Secondary) وهو سوق التداول والتي يتم فيها بيع وشراء الاوراق المالية وتداولها بين حامليها ومستثمر آخر بعد مرحلة اصدارها في السوق الاولية ، اي هي تلك السوق التي تتحدد فيها قيم ادوات الاستثمار المختلفة بصورة طبيعية من خلال التقاء العرض والطلب بأية وسيلة من وسائل الاتصال المعروفة . فالسوق الثانوية هي السوق التي تقوم بتوفير المكان والقوانين اللازمة لتنظيم تبادل الاوراق المالية بين المستثمرين وايجاد السيولة اللازمة لتحويل الاوراق المالية الى نقد . وتنتظم في نوعين هما:

أ - السوق المنظمة) : Market Auction Quasi Organized) وهي ما يعرف ببورصة الاوراق المالية ، والبورصة كلمة تطلق على المكان الذي تجرى فيه التعاملات بالاوراق المالية في اوقات محددة بواسطة بواسطة اشخاص مؤهلين متخصصين بهذا النوع من العمل وهم وسطاء وفق إجراءات وقوانين محددة . كما تعرف البورصة بأنها الاجتماع الذي يعقد في مزاعيد دورية لأجل القيام بعمليات بيع وشراء الاوؤاق المالية او انها سوق منظمة تنعقد في مكان معين واوقات دورية لتوفير المكان الملائم والقانوني لبيع وشراء الاوراق المالية

. ب - السوق غير المنظمة) : Market Unorganized) وتجري عمليات التداول في هذا النوع من السوق دون وجود مكان او زمان محددين لأجرائها اذ بالأمكان ان تتم هذه العمليات

بواسطة الهاتف او الحاسوب والحصول على الربح من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء ، وعلى ذلك فان السوق غير المنظمة تعتبر اسلوبا لأجراء التعاملات بدلا من كونها مكانا لها ، و يطلق عليها ايضا بالسوق الموازيةCounter Market) . the – Over) (المولى،٢٠٠٤، ١٢٨).

المطلب الثاني

التنمية الاقتصادية

اولاً : مفهوم التنمية الاقتصادية -:

هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالةٍ اقتصاديّةٍ إلى أخرى جديدةٍ؛ بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعيّ؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا. وتُعرَّف التّنمية الاقتصاديّة بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة، وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة؛ للاستفادة من الثّروات المُتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامه(شندي،٢٠١٣,١٥٦)

ثانياً : اهداف التنمية الاقتصادية:-

تسعى التّنمية الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي:

١- زيادة الدّخل القوميّ: هذا هو الهدف الرئيسيّ والأوّل من الأهداف الخاصة بالتّنمية الاقتصاديّة، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصّناعة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ .

٢- استثمار الموارد الطبيعيّة: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول؛ عن طريق دعم البنية التحتيّة العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة

٣- .دعم رؤوس الأموال: يهتمّ هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً؛ بسبب قلة الادّخار المرتبط بالاحتياطات الماليّة في البنك المركزيّ، والبنوك التجاريّة المشتملة على المال بصفته العاديّة، أو الأوراق الماليّة المتنوّعة، مثل: السّندات

٤- .الاهتمام بالتبادل التجاريّ: هذا الهدف خاصّ بتنمية التجارة، ويهتمّ بمتابعة الصّادرات، والواردات التجاريّة المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النّامية، والدول الأخرى؛ وخصوصاً تلك التي تشتري الصّادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدّعم للحاجات الأساسيّة للسكّان

٥- .معالجة الفساد الإداريّ: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعاتٍ، تحدّ من انتشار الفساد الإداريّ الذي يؤثّرعلى استقرار القطاع الاقتصاديّ، ويستغلّ موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحليّ، وتعزيز نموّه وازدهاره في المجالات كافّةً .

٦- إدارة الدّيون الخارجيّة: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطّرق المناسبة لسداد هذه الديون، ممّا يساهم في تعزيز النموّ الاقتصاديّ، وزيادة النّفقات الخاصّة بالإنتاج(شندي،٢٠١٣,١٦٦)

ثالثاً : خصائص التنمية الاقتصادية:-

١-الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ، تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب .

٢-التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة، وتطويرهما .الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتيّة؛ لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة المعزّزة لتطبيق التّخطيط في الحكومات، والمؤسّسات الاقتصاديّة المهتمّة بمتابعة النموّ الاقتصاديّ باستمرارٍ.

٣- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزّزة لدور الصّناعة، والزّراعة، والتّجارة المحليّة، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّةً .

٤-الاستفادة من التّكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة؛ فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصاديّة، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمّها: الأبحاث، والتّعليم (العاني،٢٠٠٢,١٣٢)

رابعاً: مؤشرات التنمية الاقتصادية:-

تُستخدَم مجموعةٌ من الوسائل والمؤشّرات، لقياس مدى نجاح التّنمية الاقتصاديّة في المجتمع، ومن أهمّها:

١-الناتج القوميّ الإجماليّ (بالإنجليزيّة

:Gross National Product): يُسمّى اختصاراً بالحروف(GNP) ، ويُعدّ حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المُستخدَمة في قياس التّنمية الاقتصاديّة في الدول؛ إذ يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المُنتَجةِ بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصاديّة المتنوّعة في فترة زمنيّة معيّنة، تشكّل جزءاً من الإنتاج العامّ في الدولة

٢- الناتج المحليّ الإجماليّ (بالإنجليزيّة :Gross Domestic Product): يُسمّى اختصاراً بالحروف(GDP) ، ويُعدّ حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القوميّ

الإجماليّ، ويساعد على التعرّف على طبيعة نجاح التّنمية الاقتصاديّة في الدولة؛ إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المُنتَجة، والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاريّ، والتي تُطبَّق عليها عمليّات البيع والشراء المُعتادة .(ميسون،٢٠١٣,٩)

خامساً: متطلبات التنمية الاقتصادية:-

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة رؤوس أموال مجمعة ، حيث انه من غير الممكن أن تتحقق معدلات التنمية المنشودة في ظل غياب التكوينات الرأسمالية ،وتبرز أهمية أسواق رأس المال في عملية التنمية الاقتصادية كأحدى الآليات الهامة لتجميع المدخرات الخاصة والعامة وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المتنوعة هذا بالإضافة الى أنها تمثل حلقة الاتصال بين القطاعات التي تقوم بالادخار ولديها طاقة تمويلية فائضة وبين القطاعات التي تفتقر الى السيولة لتمويل الاستثمارات والتي بدورها تخدم أهداف التنمية في أي دولة

وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة عن العلاقة الوطيدة التي تربط تطور أسواق رأس المال بمعدلات النمو الاقتصادي . وبصفة عامة يمكن القول أن أسواق رأس المال تقوم بدفع عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال قيامها بعدد من الوظائف يمكن تلخيصها فيما يلي:-

١- تعبئة المدخرات وتمويل النشاط الإنتاجي

٢- زيادة كفاءة تخصيص الموارد (الاستثمارات)

٣- رفع معدل إنتاجية الاستثمار

_٤- زيادة حجم الانتاج(ميسون،٢٠١٣,١٦)

واجهت التنمية الاقتصادية في العراق عده تحديات بعد عام ٢٠٠٣

(واقع التنمية الاقتصادية)

واجه الاقتصاد العراقي العديد من المشاكل التي تراكمت خلال الاعوام الخمس والعشرون الماضيه والتي من خلالها ادت الى توقف نموه وتراجع مستوى تطوره، ولم يستخدم القائمون على السياسة المالية والنقدية في العراق أية قرارت واقعية للمشاكل التي بدأت بالتراكم منذ نشوب الحرب العراقيه الايرانية مروراً بحرب الكويت والعقوبات الاقتصادية، والسبب يعود في ذلك الى عدم قدرة المختصين في إيجاد تلك الحلول نتيجة للقرار السياسي الذي يبدو أنه قد أصر على التطبيقات العقيمة لسياساته الاقتصادية التي زادت الامور سوءً تعرض الاقتصاد العراقي الى التحديات التي أعاقت عملية التنمية الاقتصادية ، وهي مجموعة التحديات التي طفت على سطح المشهد الاقتصادي والسياسي بقوة بعد ٢٠٠٣ ومن ابرز تلك التحديات:- (الدين،٢٠٠٠,٣١)

١-الاختلالات الهيكلية

و تشمل مجموعة الأختلالات المرتبطة بهيكل الاقتصاد العراقي كاقتصاد نفطي شبه ريعي الناجمة عن هيمنة قطاع النفط الخام على الدور الرئيسي في الناتج المحلي الاجمالي والتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، وعلى حساب التخلف النسبي لبقية القطاعات الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية وقد ازدادت تلك التحديات في بداية عقد السبعينيات بعد تأميم النفط، والتطور الذي حصل في إيرادات النفط، وما تبعها من تركيز على هدف الافراط في إنتاج النفط، والاستغلال الجائر لتلك الموارد النفطية للأغراض الأمنية والعسكرية وبدون أن يرافق ذلك سعي جاد لتوظيف العوائد المتحققة في توسيع الاستثمار الانتاج في توسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية و الاستثمارات التنموية المادية والبشرية ألاخرى لتهيئة المتطلبات الضرورية للاقتصاد العراقي، الامر الذي قلل من فرص التنويع الانتاجي وعمق من ظواهر الاختلالات الهيكلية، وفسح المجال واسعاً للافراط في الانفاق الحكومي الاستهلاكي المتحيز لسياسات البقاء في السلطة، وسوء استخدام وتوزيع إيرادات النفط، وقد تعمقت تلك الاختلالات بعد فرض العقوبات الدولية وفرض الحصارالاقتصادي في إعقاب احتلال الكويت في ١٩٩٠ ،ومنذ ذلك الحين دخل الاقتصاد العراقي في حالة من التضخم الركودي طويل الأجل، ثم تعرض الاقتصاد العراقي الى مرحلة الازمة الحادة بعد الحرب المدمرة في١٩٩٠ التي ألحقت الاضرار في البنية التحتية والانتاجية واستمرت تلك الأزمة بالتفاقم بعد الاحتلال من قبل الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٣.

٢- عدم الاستقرارالسياسي

إن تاريخ العراق هو عبارة عن سلسلة طويلة من الغزوات الأجنبية والتقالبات المضادة، مما ادى الى جعل معظم التغيرات في الحكومات والقيادات المتعاقبة تكون على شكل صدمات عنيفة و مفاجئة، الأمر الذي منع عملية التنمية من تحقيق حالة الاستقرار والاستمرارالضروريتين، فنجم عن ذلك فشل المخططين والمنفذين في إنفاق الأموال المخصصة لبرامج خطط التنمية وفي جميع قطاعاتها، وعلى الرغم من الامال التي عقدت على عملية التغيير السياسي في ٢٠٠٣ باعتبارها ستكون مدخلً إلى انهاء الصراع السياسي والاجتماعي على السلطة وتكريس مبدأ التداول السلمي للسلطة، إلى أن تلك العملية جاءت بنتائج متدنية حتى الان، فضعف دور الأحزاب و منظمات المجتمع المدني جعل عملية المشاركة في السلطة تقوم على أسس الطوائف والمكونات القومية والدينية وليس على أسس مدنية وسياسية التي منحت الأولوية في اختيار الوزراء وموظفي الدولة الكبار الاعتبارات المحاصصة السياسية والموازنات ّكل هذا العامل تحدياً خطيراً الطائفية وعلى حساب التخصص الاكاديمي والكفاءة .

٣- فشل السياسات الاقتصادية :-

تكشف المراجعة الدقيقة للسياسات الاقتصادية في العراق عن عدم وجود دورها أو عدم ملائمتها سواء في جانبها المالي أم النقدي أم التجاري أم الصناعي أم الزراعي أم غيرها من السياسات المتمثلة بسوء استخدام إيرادات النفط، في شيوع مظاهرالتخلف وتدهور مستويات الإنتاج والإنتاجية في مختلف الانشطة الاقتصادية وبالتالي ضعف مستوى التنويع الاقتصادي، مما عمق من مظاهر التخلف او التشوه في الاقتصاد العراقي التي من أبرزها التشوه في الهيكل الاقتصادي نتيجة لهيمنة القطاع النفطي وتراجع القطاعات السلعية وفي مقدمتها القطاعين الصناعي والزراعي وقطاع الكهرباء والمياه وتنامي القطاعات الطفيلية، فضالً عن التشوه في سعر صرف الدينار، والتشوه في نظام الضرائب في الاسعار في هيكل أسعار الفائدة، والتشوه الناتج من عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية، والتشوهات فيتوزع الدخل والثروة، لذلك فقد فشلت معظم إجراءات السياسات الاقتصادية في العراق في كافة جوانبها المذكورة(الدين،٢٠٠٠,٥٤).

المبحث الثالث

الجانب العملي

عرض وتحليل النتائج:

عرض وتحليل نتائج مؤشرات اداء السوق المالية، هناك بعض المؤشرات التي تعكس تطورات الاداء في الاسواق المالية والأراض البحث الحالي تم استخدام المؤشرات التاليه:

١-**معدل القيمة السوقية** : يستخدم هذا المؤشر لقياس حجم السوق الكلي وهو يمثل نسبة القيمة السوقية للاسهم المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي ، ويعد هذا المؤشر مقياسا مناسبا لقدرة السوق على تحريك رأس المال وتنويع المخاطر على المستوى الاقتصاد الكلي.

٢-**حجم التداول** : يعبر عن قيمة الاسهم المتداولة في قاعدة السوق والذي يساوي عدد الاسهم مضروبا في اسعارها خلال فترة زمنية معينة .

٣- **سيولة السوق المالي** : تتمثل الوظيفة الاساسية للسوق المالي في تحقيق السيولة للاوراق المالية في اي وقت، وهو الامر الذي يحتل الاولوية لاي مستثمر محليا كان ام اجنبيا . كما توجد العديد من مؤشرات تحديد درجة السيولة الا اننا سنعتمد مؤشرين اساسيين هما:

أ - **معدل القيمة الكلية المتبادلة :**يمثل هذا المؤشر نسبه القيمه الكليه للاسهم المحليه التي يتم بيعها وشرائها في السوق المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مده معينه .

ب - معدل دوران السهم : يتمثل بالقيمه الكليه للاسهم المحليه المباعه او المعاد شرائها خلال مده زمنيه كنسبه مؤيه من متوسط القيمه السوقيه لتلك المده.

١-معدل القيمة السوقية:

يوضح الجدول(١)القيمة السوقية حسب القطاعات للمده(٢٠٠٨-٢٠١٢).ومنه يتضح سيطرة القيمه السوقيه لقطاع المصارف على بقيه القطاعات الاخرى في السوق،فقد تمكنت من الاستحواذ على أعلى النسب خلال مدة البحث وكانت أعلى نسب لها في عام ٢٠٠٩ حيث وصلت الى ٨١.٩% من مجمل القيم السوقية في سوق العراق للاوراق المالية لهذا العام،فيما كانت ادنى نسب لها في سنه ٢٠٠٨ حيث وصلت ٧٠.٩% من مجمل القيم في سوق العراق للاوراق المالية ، ويمكن ان نلاحظ من خلال مدة الدراسة هناك تطور في القيمة السوقية لقطاع المصارف فبعد ان كانت تبلغ ١٧٢٢٤١٤ مليون دينار عراقي بنسبه ٧٠.٩% من

مجمل اسعار سوق العراق للاوراق الماليه سنه ٢٠٠٨ ،وبلغت القيمه السوقيه لقطاع المصارف ٤٢٩٣٥٦٧ مليون دينار عراقي سنه ٢٠١٢ ،بمعدل نمو ٦٣٨% خلال مده البحث. فيما كان اضعف قطاعين هما التامين والاستثمار حيث بقيا طيلة فترة البحث،فقد كان قطاع التامين تتراوح نسبه قيمته السوقيه ما بين ٠.٣-٠.٩ وهي اقرب الى الصفر ويعكس مدى تدهور هذا القطاع المهم والذي يدعم كافه كافه القطاعات .اما قطاع الاستثمار تتراوح قيمته السوقيه في سوق الاوراق الماليه وصلت نسبتها مابين ٠.١٣-١.٧ من مجمل القيم السوقيه في السوق،وهي أهم قطاع يساعد في دعم عمليه التنمية ،فيما كانت القيمة السوقية لقسم الخدمات سنة ٢٠٠٨ قد بلغت ٥٢٥٥٣ مليون دينار عراقي بنسبه ٢.١٥ من مجمل القيم السوقيه في السوق. وبلغت سنه ٢٠١٢ ما قيمته ١٦٤٠١٤ بنسبة بلغت ٠٨.٤ من مجمل القيم السوقية المتداولة في سوق الاوراق المالية ، وقد وصلت اعلى نسبة من مجمل القيم السوقية سنه ٢٠١٠ ما قيمته١٣.٥% ، اما القيمة السوقية لقسم الصناعة فقد شهدت تدهوراً كبيراً في نسب مشاركتها في سوق العراق للأوراق المالية ، ففي عام ٢٠٠٨ بلغت القيمة السوقية ٣٧٦٤١٠ بنسبة مقدارها ١٥.٥% ، فيما بلغت القيمة السوقية لقسم الصناعة سنه ٢٠١٢ ما قيمته ٣٩٢٧٩٦ مليون دينار عراقي بنسبة مقدارها ٨.٣٧ من مجمل القيم السوقية في سوق العراق للاوراق المالية ، أما قسم الفنادق والسياحة فقد بدأ عام ٢٠٠٨ بقيمة سوقية مقدارها ٢٣٤٢١٠ مليون دينار عراقي بنسبة بلغت ٩.٦ من مجمل القيم السوقية ، وبلغت سنه٢٠١٢ ما قيمته ٩٣٩٠ ٩٤مليون دينار عراقي

بنسبة بلغت ٨.٣٣ من مجمل القيم السوقية لتشهد تراجعاً واضحاً في الاداء ، وكان قسم الزراعة آخر القطاعات فقد كانت القيمة السوقية عام ٢٠٠٨ قد بلغت ٢٢٥٥٢ مليون دينار عراقي بنسبة ٠.٩٢ من مجمل القيم السوقية ، فيما بلغت سنه ٢٠١٢ ما قيمته ٦١٩٠٦ مليون دينار عراقي بنسبة بلغت ٢.١٦ ، ويتضح من ذلك عدم مقدره هذا القسم على سد احتياجات الفرد العراقي .

جدول (١ (الناتج المحلي الاجمالي القيمة السوقية لسوق العراق للاوراق المالية قطعيا للمده (٢٠٠٨-٢٠١٢)

(مليون دينار عراقي)

السنه	الناتج المحلي	قسم المصارف	قسم التامين	قسم الاستثمار	الخدمات	الصناعه	الفنادق	الزراعه	المجموع
٢٠٠٨	١٥٥٩٨٢٤٥٧.٦	١٧٢٢٤١٤	٨٠٨٣	١٥٠٥٠	٥٢٥٥٣	٣٧٦٤١٠	٢٣٤٢١٠	٢٢٥٥٢	٢٤٣٠٦٧٢
الاهميه النسبيه%		٧٠.٩	٠.٣٣	٠.٦	٢.١٥	١٥.٥	٩.٦	٠.٩٢	١٠٠
٢٠٠٩	١٣٩٣٣٠٤١٠.٦	٢٢٦٦٠٦٧	٩٥٣٦	١٤٠٠٥	٣٩٧٣٧	٢٠٧٤٤٤	٢١١٧٠٩	١٩٥٢٠	٢٧٦٧٤١٨
الاهميه النسبيه%		٨١.٩	٠.٣٤	٠.٥٢	١.٤٣	٧.٥	٧.٦	٠.٧١	١٠٠
٢٠١٠	١٧١٩٥٧٠٧٤.٧	٢٤٠٨٨٥٦	١٦٤١٤	١١٠٧٥	٤١٤٩١٥	٣٧٨٦٨٨	٤٥٢٥٧	٣٦٠٩٥	٣٤٤٦٨١٣
الاهميه النسبيه%		٧٢.٨	٠.٥	٠.٣٣	١٢.٥	١١.٤	١.٤	١.٠٦	١٠٠
٢٠١١	٢١١٣١٠١٠٠	٣٨١١٦٨٩	١٧٥٣١	١٣٥٤٩	١٦٨٤٦٤	٤٥٠٨٩٤	٤١٣٨١٤	٥٤٩٩٥	٤٩٣٠٣٣٦
الاهميه النسبيه%		٧٧.٣	٠.٣٥	٠.٢٧	٣.٤٢	٩.١٤	٨.٤	١.١١	١٠٠
٢٠١٢	٢٤٤٥٠٢٧٤٦.١	٤٢٩٣٦٥٧	١٤٨١٧	٩٩٠٦.٥	١٦٤٠١٤	٣٩٢٧٩٦	٣٩٠٩٩٤	٦١٩٠٦	٥٣٢٧٤٩٠.٥
الاهميه النسبيه%		٨٠.٦	٠.٢٨	٠.١٨	٣.٠٨	٧.٣٧	٧.٣٣	١.١٦	١٠٠

. المصدر : التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية ، تقارير لسنوات متعددة للمده من (٢٠٠٨-٢٠١٢)

يتضح من جدول (٢) ان قسم المصارف تمكن من السيطرة على سوق العراق للاوراق المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي للقيمة السوقية للمدة المدروسة ٨٢.٢% وبمعدل نمو موجب بلغ ٣٩% ، فيما حل قسم الصناعة بالمرحلة الثانية بمتوسط حسابي للقيمة السوقية ١٥.١% وبمعدل نمو سالب وصل الى ٨٨% ، وجاء قسم الفنادق والسياحة بالمرحلة الثالثة بمتوسط حسابي ٩٧.٠% ولكن معدل نمو سالب قدره ٩٣% ،

كما حل قسم الخدمات رابعا بمتوسط حسابي للقيمة السوقية وصلت ٠٩٤.٠% ومعدل نمو موجب بلغ ٢٤% ، وحل قسم الزراعة بالمرحلة الخامسة بمتوسط حسابي للقيمة السوقية بلغ ٠٢٦.٠% و معدل نمو موجب قدره ٢٥% .

فيما حل قسم الاستثمار سادسا بمتوسط حسابي للقيمة السوقية وصل ٠٢٣.٠% ومعدل نمو سالب ٣٣% ، وجاء قسم التأمين سابعا واخيرا بمتوسط حسابي للقيمة السوقية بلغ ٠١٣.٠% ، ومعدل نمو سالب قدره ١٤% .

ومن ملاحظة عمل السوق خلال مدة البحث كان اعلى متوسط حسابي للقيمة السوقية في عام ٢٠٠٨ حيث وصل ٢.٠٣% ، وقد كان معدل النمو لسوق بغداد للاؤراق المالية سالبا خلال مدة البحث وصل ٣٢% ،ومنه يمكن ان نرى ضعف اداء القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة وقسم الاستثمار . فيما استحوذت الاقسام الخدمية على نشاط السوق مثل القسم المصرفي والفنادق والخدمات ، وقد كان اضعف قسم هو التأمين

جدول (٢)معدل القيمة السوقية لسوق العراق الاوراق المالية قطاعيا للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

السنة	قسم المصارف	قسم التامين	قسم الاستثمار	الخدمات	الصناعه	الفنادق	الزراعه	المجموع
٢٠٠٨	١.١٪	٠.٠٠٥٪	٠.٠١٪	٠.٠٣٤٪	٠.٢٤٪	١.٥٪	٠.٠١٤٪	٢.٠٣٪
٢٠٠٩	١.٦٢٪	٠.٠٠٧٪	٠.١٪	٠.٠٨٪	٠.١٥٪	٠.١٥٪	٠.٠١٤٪	١.٤٪
٢٠١٠	١.٤٪	٠.٠١٪	٠.٠٠٦٪	٠.٢٤٪	٠.٢٢٪	٠.٠٢٦٪	٠.٠٢٪	٢٪
٢٠١١	١.٨٪	٠.٠٠٠٠٨٪	٠.٠٠٠٠٦٪	٠.٠٠٠٨٪	٠.٢١٪	٠.١٩٪	٠.٠٠٠٢٦٪	٢.٣٪
٢٠١٢	١.٧٥٪	٠.٠٠٦٪	٠.٠٠٤٪	٠.٠٦٧٪	٠.١٦٪	٠.١٥٩٪	٠.٠٢٥	٢.١٧٪
المتوسط الحسابي	٢.٨٢	٠.٠١٣	٠.٠٢٣	٠.٠٩٤	١.١٥	٠.٩٧	٠.٠٢٦	٢.٢٤
معدل النمو	٣٩٪	-١٤٪	-٣٣٪	٢٤٪	- ٨٨٪	٩٣٪	٢٥٪	- ٣٢٪

المصدر : تم احتسابه من قبل الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لسوق بغداد للاوراق المالية للمده (٢٠٠٨-٢٠١٢) .

٢- حجم التداول :

ان حجم التداول المقصود به هو قيمة الاسهم المباعه او المعاد شرائها في السوق ويساوي عدد الاسهم مضروبا في معدل سعر السهم الواحد خلال مده معينه ،ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرا ت المهمه في الاسواق الماليه من جدول(٣)يتضح ان حجم التداول السنوي للاسهم كان ٣٠١٤٥٠ مليون دينار عراقي سنه ٢٠٠٨ ، وارتفع الى ٤١٢٠٢٨

مليون دينار عراقي سنه ٢٠٠٩ ، ثم انخفض عام ٢٠١٠ الى ٤٠٠٤٥٩ مليون دينار عراقي

بينما ارتفع سنه ٢٠١١ الى ٩٤١٢٩٨ مليون دينار عراقي ، وهكذا استمر حجم التداول في التذبذب ولكن قام بارتفاع مع الزمن الى ان وصل سنه ٢٠١٢ الى ٨٩٣٩٢٥ مليون دينار عراقي ، بمعدل نموقدره ٦.٥٩٨% . كذلك سيطر القسم المصرفي على حجم التداول في السوق حيث بدأ سنه ٢٠٠٨ بحجم تداول قدره ٢٦٣٢٥٦ مليون دينار عراقي وبنسبة مساهمة ٨٨.٦% من حجم التداول الكلي لهذا العام ، وحل قسم الصناعة ثانيا بحجم تداول قدره ١٦٢٤٧ مليون دينار وبنسبة مساهمة وصلت ٥.٤% ، فيما حلت ثالثا قسم الفنادق والسياحة بحجم تداول قدره ١٣٧٦٧ مليون دينار عراقي وبنسبة مساهمة ٤.٥ من حجم التداول لذلك العام . ثم تلت ذلك اقسام الخدمات والاستثمار والتأمين والزراعة. و استمرت سيطرت القسم المصرفي على حجم التداول خلال المدة المدروسة فقد وصل سنه ٢٠١٢ الى ٦٧٧٤٣٢ مليون دينار عراقي ونسبة قدرها ٨٠.٧٥% واستمر قسم الصناعة في المرتبة الثانية بحجم تداول قدره ٩٤٨٢٧ مليون دينار عراقي وبنسبة مساهمة قدرها ٦٠.١٠% . فيما حلت بقية الاقسام في المراتب كما يشير لذلك الجدول (٣)

جدول (٣)يوضح حجم التداول مقسم قطعيا للمده (٢٠٠٤-٢٠١٢)

(مليون دينار عراقي)

السنوات	قسم المصارف	قسم التامين	قسم الاستثمار	قسم الخدمات	قسم الصناعه	قسم الفنادق والسياحه	قسم الزراعه	المجموع
٢٠٠٨	٢٦٧٢٥٦	٦٠٣	٦٧١٢	٢٧٣٨	١٦٢٤٧	١٣٧٦٧	٦٠٤	٣٠١٤٥٠
النسبية % الاهمية	٨٨.٦	٠.٢	٠.٢	٠.٩	٥.٤	٤.٥	٠.٢	١٠٠
٢٠٠٩	٣١٩٣٣٥	١١٢٥	٣٥٦١	١٤٦٤٣	٣٠٠٣٤	٤٢٧٣٥	٢٠٩٣	٤١٢٠٢٨
النسبية % الاهمية	٧٧.٥	٠.٢	٠.٨	٣.٥	٧.٣	١٠.٤	٠.٣	١٠٠
٢٠١٠	٢٥٩٥١١	٢٣٩٣	١٢٤١	٢٠٧٠٦	٦٥٦٣٠	٥٠٣١٧	١٢٥٨	٤٠٠٤٥٩
النسبية % الاهمية	٦٤.٨	٠.٦	٠.٣	٥.١	١٦.٤	١٢.٥	٠.٣	١٠٠
٢٠١١	٧٠٥٥٥٥	٧٨٣٠	٣٢٤٩	٤٩٠٤٦	١٢٦٣٢٢	٤٢٦٦٠	٧١٣٣	٩٤١٢٩٨
النسبية % الاهمية	٧٤.٩٣	٠.٨٣	٠.٣٣	٥.٢٢	١٣.٤١	٤.٥١	٠.٧٥	١٠٠
٢٠١٢	٦٧٧٤٣٢	٢١٣١	١٠٤٢	٢٧١٦٥	٩٤٨٢٧	٢٩٣٥٤	٦٢٥٧٤	٨٩٣٩٣٥
النسبية % الاهمية	٧٥.٨٠	٠.٢٣	٠.١١	٣.٠٣	١٠.٦٠	٣.٧٢	٦.٩٩	١٠٠

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية للمدة(٢٠٠٨-٢٠١٢).

١ سيولة السوق المالية:

أ - معدل القيمة الكلية المتبادلة:يتم معادل هذا المؤشر نسبة القيمة الكلية المتبادلة للاسهم المحلية في السوق الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة معينة (لمدة سنة) . نلاحظ من جدول (٤)تدني مستوى قيمة هذا المؤشر فهو لم يصل الى ١% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي مما يؤشر ضعف مساهمة سوق العراق للاوراق المالية بصورة عامة في الناتج المحلي الاجمالي، وكان افضل اداء له في سنه ٢٠٠٨ حيث بلغ ٩٣.٠% وانعكس من خلال انشطة اقسام المصارف والتأمين والاستثمار.

جدول (٤) يوضح معدل القيمه الكليه المتداوله للمده (٢٠٠٨-٢٠١٢)

(مليون دينار عراقي)

السنه	القسم المصرفي	قسم التامين	قسم القطاع	قسم الاستثمار	قسم الخدمات	قسم الصناعه	قسم الفنادق والسياحه	المجموع
٢٠٠٤	٠.٠٠١٧	٠.٠٠٠٠٠٠٤	٠.٠٠٠٠٠٠٧	٠.٠٠٠٠٠٤	٠.٠٠٠٣	٠.٠٠٠٣	٠.٠٠٠٠٠٠٣	٠.٠٠٦٨
٢٠٠٥	٠.٣٨	٠.٠٠٦	٠.٠٠١٨	٠.٠٢	٠.٠٨٣	٠.٠١٢	٠.٠٠٨٣	٠.٥٠
٢٠٠٦	٠.١٢	٠.٠٠٠٥	٠.٠٠٠٢٣	٠.٠٠٦	٠.٠٢	٠.٠٠٣٥	٠.٠٠٠٧٣	٠.١٥
٢٠٠٧	٠.٠٣٧	٠.٠٠١٨	٠.٠١١	٠.٠٠٣	٠.٠٨٧	٠.٠٤٤	٠.٠٠٥٦	٠.٠٣٨
٢٠٠٨	٠.١٧	٠.٣٢	٠.٤٢	٠.٠٠١٧	٠.٠١	٠.٠٠٨٨	٠.٠٠٠٣٤	٠.٩٣
٢٠٠٩	٠.٢٣	٠.٠٠٠٧٤	٠.٠٠٢٥	٠.٠١	٠.٠٢١	٠.٠٣	٠.٠٠٠٧٨	٠.٢٩
٢٠١٠	٠.١٥	٠.٠٠١٣	٠.٠٠٠٦٦	٠.٠١٨	٠.٠٣٨	٠.٠٣	٠.٠٠٠٦٧	٠.٢٣
٢٠١١	٠.٣٣	٠.٠٠٣٧	٠.٠٠١٥	٠.٠٢٣	٠.٠٦	٠.٠٢	٠.٠٠٣٣	٠.٤٤
٢٠١٢	٠.٢٨	٠.٠٠٠٨٣	٠.٠٠٠٨٣	٠.٠١١	٠.٠٣٨	٠.٠١٢	٠.٠٢٥	٠.٣٧

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية للمدة(٢٠٠٨-٢٠١٢).

ب - معدل دوران السهم: وهي النسبة المئوية لمعدل القيمة الكلية المتداولة الى القيمة السوقية خلال فترة زمنية معينة (مدة سنة).

جدول(٥)يوضح معدل دوران السهم حسب القطاع للمده (٢٠٠٨-٢٠١٢)

السنه	قسم المصارف	قسم التامين	قسم الاستثمار	قسم الخدمات	قسم الصناعه	قسم الفنادق والسياحه	قسم الزراعه	المجموع
٢٠٠٨	١٤.١٣	٩.٧٤	٥.٨١	٤.١٠	٤.٥٣	٨.٢٤	٥.٢٩	٠.٦٠
٢٠٠٩	١٢.٩٤	١٥.٧٦	٢٣.٤٦	١٠.٤٧	١٠.٤٩	١٠.٩٦	١٠.٨٩	٠.١٧
٢٠١٠	١٣.٩١	٢٨.٧٨	٧.٧٦	١٤.١٠	١٩.٣٥	١٤.٣٢	٧.٠٤	٠.١٢
٢٠١١	١٨.٣٤	٣٥.٠٤	١٨.٩٦	٢٠.١١	٢٥.٦٦	٢١.٤٨	١١.٦٨	٠.١٩
٢٠١٢	٢٠.٧٥	١٨.٠٢	٥.٧٨	١٤.٨٥	٢٦.٤٦		٤٣.٩٦	٠.١٧

المصدر: احتسب من قبل الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية والجداول السابقة .

مقارنة معدل النمو خلال مدة البحث:

ومن جدول (٦) يمكن ان نلاحظ ان معدل النمو السنوي لمعدل القيمة السوقية قد بلغت ٢٩.٣% سنه ٢٠٠٨ ، فيما بلغ سنه ٢٠٠٩ معدل نمو سالب وصل ٣١.٠% ، وكان معدل النمو موجب سنه ٢٠١٠ والذي وصل ٤٢.٩% . فيما اصبح معدل النمو موجب سنه ٢٠١١ اذ وصل ١٥.٠% . وتراجع سنه ٢٠١٢ بمعدل نمو سالب قدره ٠.٦% اما حجم التداول ايضا معدل النمو متذبذبا خلال سنوات البحث كما موضحا بالجدول ادناه . وكذلك الحال بالنسبة لمعدل القيمة الكلية المتبادلة . ومعدل دوران رأس المال.

جدول(٦)يوضح معدل النمو السنوي لكل من معدل القيمة السوقية ، وحجم التداول ، ومعدل القيمة الكلية المتبادلة، ومعدل دوران رأس المال

السنوات	معدل القيمه السوقيه	حجم التداول	معدل القيمه الكليه المتبادله	معدل دوران راس المال
٢٠٠٨	٢.٠٣٪	٣٠١٣٥٠	٠.٩٣	٠.٦٠
معدل النمو	٢٩.٣٪	-٢٩.٥	-٧٥.٥٣	٢٧٥٪
٢٠٠٩	١.٤٪	٤١١٩٢٨	٠.٢٩	٠.١٧
معدل النمو	-٣١.٠٪	٣٦.٧٪	-٦٨.٨٢٪	٧١.٦٧٪
٢٠١٠	٢.٠٪	٤٠٠٣٥٩	٠.٢٣	٠.١٢
معدل النمو	٤٢.٩٪	-٢.٨٪	-٢٠.٦٩٪	-٢٩.٤١٪
٢٠١١	٢.٣٪	٩٤١١٩٨	٠.٤٤	٠.١٩
معدل النمو	١٥.٠٪	١٣٥٪	٩١.٣٠٪	٥٨.٣٣٪
٢٠١٢	٢.١٧٪	٨٩٣٨٢٥	٠.٣٧	٠.١٧
معدل النمو	٦.٠٪	-٥٠.٠٪	-١٥.٩٠	-١٠.٥٣٪

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاسوق المالية والجداول السابقه.

.

الأستنتاجات:

١-السيطره الواضحه للاقسام الخدميه ودورها المهم في حجم التداول للقيمه السوقيه في سوق العراق للاوراق الماليه

٢- يعتبر السوق المالي مؤشرا مهما في حركه الاقسام الاقتصاديه المختلفه خلال السنه،ويعتبر السوق المالي مصدر مهم وحيوي في تمويل الاقسام الانتاجيه السلعيه والخدميه لناتج المحلي الاجمالي والتي تلعب دوراً مهماً في التأثير على الزيادة فيه ومن ثم الدخل القومي ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

٣- ضعف قسم التأمين الذي يعكس قوة نشاط التأمين لكفاءة الاقسام .

٤- ضعف اداء الاقسام الانتاجية الصناعية والزراعية في كل من حجم التداول للقيمة السوقية في سوق العراق للاوراق المالية .

٥- وجود تقلبات في اداء جميع الاقسام خلال مدة البحث .

التوصيات :

١- ضروره العمل على دعم وتنشيط الاقسام الانتاجيه والصناعيه والزراعيه.

٢- الضروره الملحه من توفير العوامل اللازمه لرفع وتطوير مستوى اداء السوق،والمحافظه على مستواه بصوره دائمه.

٣- العراق بحاجة ماسة الى تطوير اداء سوق الاوراق المالية وذلك لتوفير رؤوس الاموال اللازمة الى الكثير من مشاريع الاستثمار التي يحتاجها في هذه الفتره ، خصوصاً وان الدولة تمر في فتره لايمكنها توفير احتياجات المهمه في هذه الفتره .

٤- الاهتمام بالاستثمار الانتاجي وتصدير تعليمات الى المواطن للادخار بدل الاستهلاك

٥- ان الاهتمام بقطاع التأمين لها ضروريه ملحه لانه يعتبر الضمانه لعمل جميع الاقسام بصوره امنه ودائمه.

المصادر :

(١) العاني ،عماد محمد علي،اندماج الاسواق الماليه الدوليه،بغداد بيت الحكمه،٢٠٠٢

(٢) النجفي، حسن، سوق بغداد للاوراق الماليه، بغداد ،مطبعه النجفي،١٩٩٢

(٣) سالم،عماد عبد اللطيف ،دراسات في الاقتصادالعراقي،بغداد بيت الحكمه،٢٠٠١

(٤) التقاير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية (٢٠٠٨ -٢٠١٢)

(٥) د.اديب قاسم شندي ، الاسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية – سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ٢٠١٣ .

(٦) جمال الدين ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، العراق،٢٠٠٠.

(٧) د.لطفي،امين،السيد احمد،التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة،السكندرية،الدار الجامعيه ٢٠٠٦

(٨) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.٢٠٠٣.

(٩) مالكوم جيلز، دوايت بيركنز، مايكل رومر، دونالدنسودجراس، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض.

(١٠) نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠

(١١) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار الصفاء للنشر،ط١ ، ٢٠٠٥.

(١٢) أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،١٩٨٣.